

وتعتبر أنه لا يمثلها أبداً، ولكنها لا تملك في الواقع خيارات كثيرة يمكن التعويل عليها، وخصوصاً بعد الانقراضات الموضوعية التي قامت بها ضد «جيش الإسلام» التابع للسعودية. إذ تبين لها أنه لا يختلف في شيء عن النظام الذي قاتلته طيلة السنوات الماضية، لا بل يبدو النظام أحياناً «أفضل منه» لجهة التصرف كدولة تحتضن النازحين ولا تطردهم من أماكن سيطرتها كما تفعل المعارضة مع المواليين عادةً. الروس إلى جانب آخرين من حلفاء النظام (إيران وحزب الله) يلمون جيداً بهذه التطورات، وباستطاعتهم نقلها إلى الأطراف التي تبدي استعدادها للعب دور، لكنها لا تملك المعلومات والخبرة الكافية لإنفاذه، ومنها مصر طبعاً.

خاتمة

لا يجب التعويل على هذا «الحل» كثيراً، فهو ينطوي على كثير من التعقيدات ويفتقد إلى عناصر أساسية متصلة بالآزمة، غير أنه يبقى أفضل من الطروحات العدمية التي يبديها الغرب وإلى جانبه الخليج معتقداً بأنها ستخرجه من مأزقه وتنهى احتكامه إلى «التدخل المباشر» في مواجهة النظام و«داعش». على الأقل الروس ومعهم بعض العرب يبدون في هذه المرحلة حريصين على تماسك المجتمع السوري، ومن هنا يأتي دعمهم لفكرة التسويات المحلية التي باتت تعتبر عن المجتمع وتوجهاته أكثر من أية استراتيجيات أخرى، رغم أنها في البداية كانت تعبيراً عن استراتيجية السلطة وحدها. روسيا هنا تتصرف كما تفعل في أوكرانيا. تدعم حلفاءها وتمدهم بالسلاح والمال وقد تدبر في طريقها مجتمعات بكاملها (كما حصل في سوريا)، ولكنها في النهاية تعود للبحث عن تسويات مع «المجتمعات التي دمرت»، وتبدو في سياق إنجاح التسوية «أكثر حرصاً على المجتمع من نفسه». هذا ما يجب أن يعرفه اليسار المهجوس بنقد روسيا ووضعها على «قدم المساواة» مع الإمبرياليات الغربية. هي تعتبر عن طموح توسعي بالفعل، ولكن ضمن إطار التسويات التي تحفظ ما تبقى من المجتمعات، ولا تتيح تسويتها بالأرض كما يفعل الغرب.

* كاتب سوري

كفاية بعد في موقفهم من «داعش» والمناطق الخاضعة لسلطته، وإن كان رفضهم لقصفه خارج التفويض الأممي متقدماً عن كثير من المواقف الأخرى التي أتت قوات التحالف الإمبريالي، ولم تكتفرت بمصير البشر المشمولين بأعمال القصف.

المظلة العربية

المجتمع هنا فاض به الكيل، ولم يعد يحتمل الأدوار التي تستفيد من إطالة أمد الحرب، وهذا يعني أنه مستعد لتلقف أية مبادرة تأتي بالاتجاه المعاكس وتعمل جدياً على وضع مسار سياسي للآزمة. في هذا الإطار يبرز الدور المصري كإطار ممكن لمواكبة «المبادرة الروسية» عربياً، وخصوصاً في ظل التطور الذي تشهده العلاقة بين البلدين. أصلاً تبدو مصر هي الأقرب إلى روسيا (من حيث الموقف السياسي لا العسكري) في تناولها للآزمة

المجتمع هنا فاض به الكيل، ولم يعد يحتمل الأدوار التي تستفيد من إطالة أمد الحرب

وسبل معالجتها. وهذا موقف ثابت للدبلوماسية المصرية، حيث بقيت القاهرة طيلة الفترة الماضية بعيدة من التدخل المباشر في الحرب، ولم تتورط في دعم أي من أطرافها كما فعل الكثيرون، وهذا يساعدها في لعب دور الوسيط النزاه الذي يبحث عنه المجتمع السوري منذ فترة. ما يهيم المجتمع هنا فضلاً عن النزاهة ونظافة اليد هو القدرة على التأثير في مجريات الصراع، ورغم افتقاد مصر لهذه الخاصية بحكم عدم ارتباطها المباشر بالمليشيات المحتربة إلا أنها تستطيع عبر التنسيق مع روسيا فعل الكثير. يمكنها مثلاً استضافة المفاوضات إذا أبدت أطراف معينة من المعارضة رفضها انعقاد الحوار في روسيا، وباستطاعتها أيضاً عبر «علاقاتها المتينة» مع السعودية حصر الأخيرة على تحجيم المليشيات التابعة لها، وبالتالي ترك البيئات السورية «المحسوبة عليها» تعبر كما تشاء عن رأيها في مشروع الحوار المقبل. قد ترفض هذه البيئات الحوار

على «داعش» حتى لو كانوا ضد سلطته، واعتبارهم مشمولين برعاية السلطة أو «المعارضة الخليجية المعتدلة» يعد تجاوزاً للواقع، ويعتبر في الحقيقة عن سوء فهم متعمد لمعضلتهم التي تتعبر معالجتها بسرعة. فداعش المطلوب رأسه الآن هو السلطة التي يخضع لها هؤلاء الناس

هذا لا يعني أن روسيا قد غيرت موقفها من النظام، ولكنها على الأقل لم تعد تتعامل معه وحده (الف ب)



خاتمة

رغم التبني الواسع في الإعلام ولدى بعض السياسيين، للتوصيفات الجاهزة والمعلبة، عن «يسار ويمين ووسط» في المشهد الحزبي/الإيديولوجي الصهيوني، فإن أجمل ما سمعته في تفكيك هذه المصطلحات، ما تحدث به الباحث والمختص بالقانون الدولي الدكتور، أنيس فوزي قاسم، قبل أيام على شاشة إحدى الفضائيات: «الفرق بين تلك الأحزاب هو كالفرق في الطعام، بين الكوكا كولا والبيبيسي كولا». بانتظار انتهاء المئة يوم المتبقية للوصول إلى انتخابات الكنيست العشرين، يجب على الحركة الوطنية الفلسطينية، الفصائل والأحزاب والكتائب المقاتلة والقوى المجتمعية، أن تطور من استعداداتها لمواجهة ما تحمله المرحلة

المقبلة. إنها مدعوة لبناء استراتيجية مقاومة، تعمل على بناء وحدة وطنية حقيقية، تنطلق من برنامج سياسي وكفاحي، يسقط المرهانات على العودة للمفاوضات، ويقطع نهائياً مع السياسة الانتظرية، ومع نهج التنسيق والتفاهم مع أجهزة العدو، ويصوغ أطراً سياسية ومجتمعية وإدارية ملائمة، لمواجهة التغول الاستيطاني/الاستعماري، والأعداءات اليومية الفاشية على المواطنين العرب وممتلكاتهم ومقدساتهم.

* كاتب فلسطيني

بليبرالية شكلية. وقبل الحديث عن طبيعة التحالفات الممكنة التي تستند إلى نقد تجربة الحكومة الراهنة التي ترأسها نتيناها، فإن أئتلاف الضرورة الذي ينضج على نار هادئة بين حزبي «العمل» و«الحركة»، والذي يتم تسويقه كونه «مركز يسار الوسط» الذي سيحوز على نسبة مقاعد تفوق ما سيحصل عليه الليكود - بحسب استطلاعات مراكز متخصصة، وبرامج تلفزيونية. سيجذب إليه قوى أخرى ستنشأ من يمين الوسط («يوجد مستقبل» مثلاً) أو من تشكيلات جديدة (حزب موشيه كحلون المتوقع إعلانه

يجب على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تطور من استعداداتها لمواجهة المرحلة المقبلة

قريباً)، وعن التصدمات المحتملة في بعض الأحزاب. وإذا كان الشعار المركزي «لا لعودة بيبي مرة رابعة لتشكيل الحكومة» الذي تتوحد حوله القوى الطامحة بإنهاء الحياة السياسية لنتيناها، الذي يعمل على صوغ شكل جديد من تحالفات قوى اليمين، المدعوم بقوى سياسية/دينية «الحريديم»، حول برنامج سياسي واقتصادي، موغل في عدائه للفلسطينيين، وفي دعمه لعصابات المستعمرين في الضفة والقدس المحتلتين، وفي إقراره لمزيد من الممارسات «القانونية» العنصرية ضد عرب الـ48.

الوقت. النائبة في الكنيست عن حزب «يوجد مستقبل»، يفعات قريب، قالت للقناة الثانية بتلفزيون العدو «إن نتيناها لم ينجح في تشكيل ائتلاف بديل من الحكومة التي أعلن حلها الأسبوع الماضي وبذلك قرر الذهاب لطريق إشعال الشرق الأوسط في بداية حملته الانتخابية»، مضيفة: «لن تنظلي علينا هذه اللعبة». كما صرح عضو الكنيست فريج عيساوي عن حزب «ميرتس» قائلاً: «نتيناها يسعى دائماً إلى تعليق فشله على شماعات خارجية ليعلق عليها فشله، وفي حال السؤال عن أدائه في الحكومة والتسبب في غلاء المعيشة بقول إيران السبب، وفي حال سؤاله عن النظام الصحي يتهم حزب الله». أما حزب العمل فقال أحد قادته موشيه مزراحي: «قبل الانتخابات ستندخل الأمور ببعضها، لذلك فإن أملي ألا يصاب أحد بالجنون حتى موعد الانتخابات». ومن المتوقع أن يلجأ «الجنون» في ظل حل الكنيست، وقيادته لحكومة تصريف أعمال إلى ممارسات فاشية عدة، تلحق الأذى بشكل أكثر دموية بالبشر، وتدميرية بالحجر.

تحالفات إنقاذية أم تارية؟

من الواضح أن ما أفرزته انتخابات الكنيست الـ19 عام 2013، كان في زيادة عدد مندوبي القوى السياسية/الحزبية التي ذهبت بعيداً في خلق توافقات اجتماعية/اقتصادية، عمقت النهج الفاشي والعنصري، المغلف

جلسة الكنيست «الأربعاء 3/ 12» لمناقشة الأزمة المحتدمة وتحديد موعد الانتخابات المبكرة. وقد صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين التمهيديتين والأولى على مشروع قانون حل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات المقبلة، والذي أصبح نافذاً (المشروع) بعد القراءتين الثانية والثالثة في جلسة «يوم الاثنين 8/ 12». لم يياس رئيس الحكومة من إمكان تشكيل حكومة ائتلافية جديدة قبل موعد الحسم بالكنيست، لكن جهوده باءت بالفشل. مع انطلاق السباق الحزبي نحو بناء كتلات وازنة تحوز أكبر نسبة من عدد مقاعد الكنيست العشرين، بدأ نتيناها حملته الانتخابية المزدوجة: داخل حزب الليكود «بعد أسابيع عدة» لترؤسه من جديد، وانتخابات الكنيست في 17 مارس/ آذار، بعدوان جوي استهدف مواقع عدة في ريف مدينة دمشق، في محاولة مكشوفة للتعويض عن فشله في تحقيق أهداف عدوانه الوحشي على غزة، وأخفاقاته الانتخابية في كبح جماح التحركات الجماهيرية في مدينة القدس والضفة المحتلة. مع هدف مباشر: توجيه رسالة واضحة لكل المعنيين بتفاعلات الأزمة السورية، بأنه قادر على إعادة اللعب بأوضاع أقطار المشرق العربي، وفي الميدان العملي، خصوصاً سوريا ولبنان، باستهداف قوى المقاومة. الأحزاب المعارضة لرئيس الحكومة، هاجمت إقدام نتيناها على مهاجمة الأراضي السورية في هذا